المحتلة من البضائع والخدمات الاسرائيلية. وقد شرعت اسرائيل في تحصيلها على نطاق ضيق منذ العام ١٩٧٧، وتدرجت نسبتها لتبلغ ١٥ بالمئة في الوقت الحالي[٢٢]. وبسبب التزايد السريع في حجم الاستيراد السنوي من اسرائيل، فقد ارتفعت ضريبة القيمة المضافة المحصلة من المناطق المحتلة من ٦٠ مليون دولار العام ١٩٨٥[٢٣]، الى حوالى مئة مليون دولار العام ١٩٨٦[٢٤]. ويقدر حجم ضريبة القيمة المضافة في العام ١٩٨٧ بحوالى ١٨٠ مليون دولار[٢٥]؛ كما يقدر البعض اجمالي ما جبته اسرائيل من ضريبة القيمة المضافة للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٧ بحوالى ١,٥ مليار دولار[٢٦].

أما ضريبة الجمارك، فتتم جبايتها عند قيام التجار الفلسطينيين باستيراد بضائع من الخارج، من طريق الموانىء الاسرائيلية أو من طريق الاردن؛ ويرتبط حجمها بقيمة الاستيراد السنوي للمناطق المحتلة؛ ويبلغ معدلها السنوي حدود الـ ٩٠ مليون دولار[٢٧]. كما تفرض اسرائيل ضريبة على استهلاك المناطق المحتلة للوقود، وقدرت ضريبة الوقود العام ١٩٨٥ بحوالى ١٦ مليون دولار[٢٨].

ويفوق اجمالي الضريبة التي تحصلها اسرائيل من المناطق المحتلة حجم الانفاق الاسرائيلي العام في المناطق المحتلة؛ اذ تساهم المناطق المحتلة، فعلياً، في تمويل المصاريف العامة للاحتلال. فاذا حسبنا الفرق بين اجمالي الانفاق الاسرائيلي في المناطق المحتلة (بما فيه الضمان الاجتماعي للعمال) مقابل ايرادات اسرائيل من المناطق (بما فيه الضريبة)، فان المناطق المحتلة تعتبر مصدراً للدخل بالنسبة الى الخزينة الاسرائيلية[٢٩]. وطبقاً لحسابات احد المختصين في شؤون المناطق المحتلة[٣٠]، فان حجم الاستفادة الصافية لاسرائيل من المناطق المحتلة، خلال سنوات الاحتلال، تبلغ ٢٥٠ مليون دولار من ضريبة الدخل، وحوالى ٨٠٠ مليون دولار من باقي الضرائب. وتبعاً لذلك، فان الخزينة الاسرائيلية لا تنظر الى المناطق المحتلة، باعتبارها عبئاً عليها، بل باعتبارها مصدراً للدخل، بلغت مساهمته الصافية لعام ١٩٨٧ حوالى ٨٠ مليون دولار[٣١].

تشير الحقائق السابقة الى القنوات التي يمكن من خلالها التأثير في الاقتصاد الاسرائيلي، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

○ يؤدي اضراب العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل الى التأثير المباشر في الاقتصاد الاسرائيلي. فمن جهة، يؤدي الاضراب الى خفض مستوى الانتاج في المصانع والمؤسسات الاسرائيلية، بسبب النقص في اليد العاملة التي لا يتوافر لها بديل فوري، خاصة مع امتناع اليهود عن القيام بالاعمال التي يؤديها العرب، بسبب طبيعتها الشاقة ومستوى أجورها المتدني؛ ولا يمكن اعتبار فكرة استيراد عمال اجانب كحل لهذه المشكلة، اذ ان استيراد مئة الف عامل وتوفير شروط استقرارهم يؤدي الى ارتفاع تكلفة العمالة، بسبب ضرورة توفير سكن وضمان صحي وغيرهما من الخدمات للعمال الاجانب. وتبعاً لذلك، فان تكلفة العمال الاجانب تفوق، بالضرورة، تكلفة العمال العرب، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج، وارتفاع الاسعار بصورة عامة في اسرائيل. وادراك المسؤولين الاسرائيليين للتعقيدات المحيطة باستقدام العمالة الاجنبية ادى الى تراجعهم عن دعواتهم السابقة لاستيراد عمال اجانب.

ومن جهة اخرى، فان اضراب العمال الفلسطينيين عن العمل داخل اسرائيل يحرم الخزينة الاسرائيلية من عائد ضريبة الدخل؛ وهذا يزيد العبء على اسرائيل التي تستفيد، حالياً، من قيمة ضريبة الدخل في تمويل جزء كبير من نفقات ادارتها العسكرية.

ومن المفهوم ان الاضراب عن العمل يحرم المناطق المحتلة من الدخل المتولد من العمل في